

المسند إليه والمسند في العربية

رأي في المصطلح والتحديد

أ. الشريف ميهوبي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة باتنة

ملخص

تتناول هذه الدراسة المسند إليه والمسند في العربية، من حيث المصطلح وتحديد المفهوم، فتناقش مسألة التعدد التي يعرفها هذان المصطلحان في الجملة الاسمية والفعلية بتعدد العوامل الداخلة عليهما، فيصير للمبتدأ عدة تسميات وللخبر كذلك. كالمبتدأ واسم كان واسم إن... الخ وكذلك مثله الخبر. فتدعو هذه الدراسة إلى توحيد كل التسميات تحت مصطلحي المسند إليه والمسند. كما تناقش قضية المفهوم فليس كل ما يأتي متقدما على الجملة ومرفوعا يمكن عده مسندا إليه، فقد تكون له وظيفة أخرى. هذا إلي جانب بعض القضايا ذات الصلة بالمصطلح والمفهوم.

إذا عدنا إلى النحو العربي، وتوقفنا عند العناصر الإسنادية التي تتكون منها الجملة في العربية؛ وهي العناصر التي لا يمكن أن تتم الجملة بدونها، وجدناها تتعدد تسمياتها بتعدد العوامل الداخلة على الجملة، مما يشنت جهد الدارس للعربية الذي يجد أمامه ركاما من المصطلحات للعنصر الواحد، حيث يجتهد في ربط كل مصطلح بعامله قبل أن يجتهد في ربط كل عنصر بوظيفته ودلالته.

فالمتمأل في الجملة العربية بنوعها؛ الاسمية والفعلية يلحظ أن "المسند إليه" فيهما واحد، وإن تعددت تسمياته وفقا لفكرة "العامل" أو المواقع التي يأتي فيها بعد العامل.

فالجملة الاسمية مثلا تتكون من عنصرين إسناد بين هما: المسند إليه والمسند، وهذان العنصران يظان دالين على العملية الإسنادية، سواء أدخلت العوامل عليهما أم لم تدخل، فالمسند إليه هو هو، والمسند هو هو، في كل الأحوال. وإذا بحثنا عن الفرق الذي قد يبدو قبل دخول العوامل وبعد دخولها، فلا نجد هناك فرقا إسناديا في الحالتين، إلا فيما يتصل بتقبيد المسند أو الخبر بزمن معين، أو توكيده أو نفيه، إلى غير ذلك. ولكن سيطرة فكرة العامل على أذهان النحاة جعلتهم لا يرون أي تركيب إلا من خلالها، فسموا أركان الجملة وفقا لذلك فتعددت تسمياتهم للشيء الواحد مع كونه لا يعني إلا معنى إسناديا واحدا في كل الأحوال.

وإذا تأملنا الجمل التالية نلحظ ذلك في التسمية لركني الجملة:

- التلميذ نجيبٌ التلميذ: مبتدأ، ونجيب: خبر المبتدأ.

- إن التلميذ نجيبٌ التلميذ اسم إن، ونجيب: خبر إن.

- كان التلميذ نجيباً التلميذ: اسم كان، ونجيبا: خبر كان.

وهكذا، ولو تتبعنا كل العوامل الداخلة على الجملة الاسمية، ونسبنا لكل عامل منها اسما و خبرا، كما فعل النحاة، لأحصينا عشرات التسميات لركني الجملة الاسمية. ونحن في غنى عن ذلك، فالمسند إليه، مثلا، في التراكيب الثلاثة السابقة واحد، ولكن فكرة العامل جعلته يتعدد. وكذلك المسند أو الخبر نجده ينتسب في تسميته إلى العوامل، وليس إلى المسند إليه، بالرغم من أن المسند جيء به لإفادة

المخاطب فائدة حكم بها للمسند إليه. وهكذا نجد المسند يتعدد كذلك، بتعدد العوامل الداخلة على الجملة، فمرة يسمى "خبر المبتدأ" نسبة إلى عامل الابتداء، ومرة "خبر كان" نسبة إلى كان، ومرة "خبر إن" نسبة إلى إن، إلى غير ذلك بالرغم من أن الخبر واحد وإن تعددت العوامل. يضاف إلى ذلك أن العوامل لا يخبر عنها، وإنما يخبر عن الأسماء التي تقع موقع المسند إليه. ولا يعقل أن يخبر عن الأفعال والحروف، وهذا ما يؤكد ابن يعيش في قوله: ((ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائماً، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك. وقول النحويين خبر كان، إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ لأن الأفعال لا يخبر عنها)).⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق يمكن استخدام مصطلحي "المسند إليه والمسند" فحسب، في أي جملة كانت، اسمية أو فعلية، عارية عن العوامل أو داخلة عليها، بدلاً من أن يتعدد المسند إليه تحت تسميات مختلفة، وفقاً للعوامل الداخلة على الجملة، كالمبتدأ، واسم كان، واسم إن، واسم لا، واسم ما، واسم كاد، والفاعل، ونائب الفاعل، وكلها تسميات لشيء واحد، وإن تعددت. وتلك التسميات يمكن أن يصدق عليها مصطلح واحد هو "المسند إليه". وما قيل عن المسند إليه يمكن أن يقال عن "المسند".

وهذان المصطلحان ليسا جديدين، فقد استخدمهما النحاة والبلاغيون العرب وعلى رأسهم سيبويه، حيث يقول: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منها عن الآخر)).⁽²⁾

كما يقول القزويني: ((والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند، وإسناد. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه من مصدر واسم مفعول وما أشبه ذلك)).⁽³⁾

إن الالتزام بهذين المصطلحين في الاستخدام، يغني عن التسميات السابقة التي نسبت إلى العوامل مجازاً، فصارت عرفاً سائداً في النحو العربي، بالرغم من أنها لا تعبر عن الحقيقة.

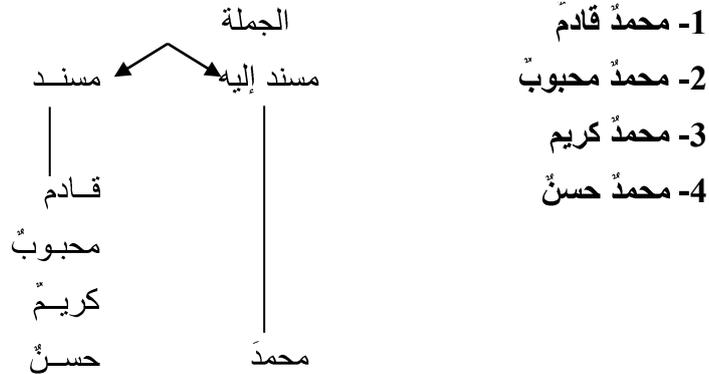
(1) شرح المفصل لابن يعيش، بيروت (د.ت) ص 91/7.

(2) كتاب سيبويه، ت: عبد السلام هارون، القاهرة 1977م، 23/1.

(3) شرح التلخيص في علوم البلاغة للقزويني، ت: محمد هاشم دويدري، بيروت 1982م، ص 17.

أما من حيث تحديد العناصر الإسنادية في الجملة، فإنه ينبغي أن نعتمد على المعنى والشكل معاً، وألا ننساق وراء الحركة الإعرابية في تحديد وظيفة الكلمة، لأن الجانب الشكلي وحده لا يسعفنا دائماً في تحديد العناصر الإسنادية في بعض الأنواع من الجمل. والمقصود هنا بالشكل الموقع والحركة الإعرابية. فالاسم الذي يقع في صدر الجملة، ويكون مرفوعاً، لا يمثل دائماً العنصر الإسنادي كالمسند إليه أو المسند، فقد يكون مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو اسماً مجروراً، كما لا يمكن أن يكون الفاعل دائماً مرفوعاً. فالمفعول به قد يتصدر الجملة مثلاً، ويرفع قياساً على الكلمات التي تحتل الصدارة بحكم موقعها ووظيفتها، كالمبتدأ أو الفاعل عند من يجيزون تقدمه. ويترك المفعول إذا تقدم في مكانه أثراً صوتياً أو عائداً يحمل كل سماته التركيبية كالنوع والعدد والرتبة والموقع والحركة الإعرابية، ويظل ذلك الأثر الصوتي مشيراً إلى الاسم المتقدم محافظاً على كل سماته، دالاً على أن الاسم المتقدم هو في الأصل مفعول به. وكذلك الأمر بالنسبة للمضاف إليه أو الاسم المجرور المتقدم الذي يأخذ علامة الرفع ويترك في مكانه ما يشير إليه، ومثل هذه العناصر إذا تصدرت الجملة، وإن أخذت علامة الرفع، لا تمثل في حقيقة الأمر المسند إليه في الجمل التي تتصدرها. وإنما تظل ممثلة لوظائفها الأصلية.

فإذا تأملنا الجمل التالية، يمكننا تحديد المسند إليه والمسند دون لبس، والجمل هي:



1- محمدٌ قادمٌ

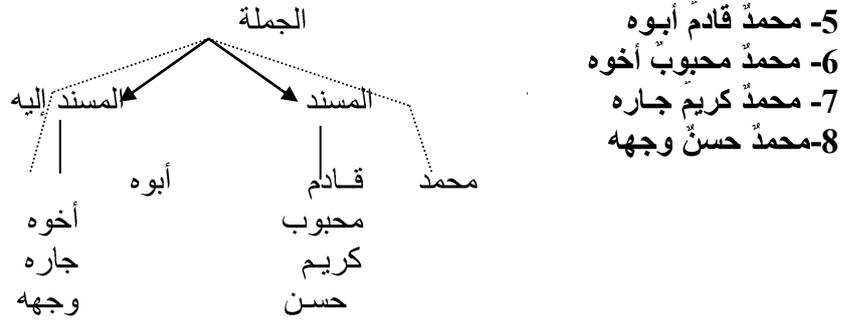
2- محمدٌ محبوبٌ

3- محمدٌ كريمٌ

4- محمدٌ حسنٌ

والرابط في مثل هذه الجمل يقدره النحاة بعد المسند؛ لأنه من المشتقات وهي تعمل عمل الفعل، والمقدر هنا هو الضمير المستتر "هو". والتقدير في مثل الجمل السابقة لا يحدث أي لبس فيها، لأن المضمرة المقدر بعدها هو المسند إليه في المعنى.

أما إذا كان المقدر ظاهراً فإن الأمر في رأينا- يختلف اختلافاً كلياً؛ لأن المسند في هذه الحال تابع لما بعده، ولا علاقة له بالمسند إليه المتقدم الذي كان تابعا له قبل تقدير ظاهر بعد المسند في الجملة. كما أن المسند إليه الأصلي (المتقدم) انتقلت وظيفته إلى الظاهر المقدر، وصار جزءاً تابعا له. وأصبح لا يقوم بوظيفة المسند إليه في الجملة. وهذا ما نلاحظه من خلال الجمل التالية:



إن الجمل السابقة في نظر النحاة هي جمل اسمية بسيطة، تتكون من مبتدأ وخبر، واسم مرفوع بالخبر. فالمبتدأ هو كلمة "محمد" في الجمل (5-8)، والخبر هو على الترتيب: "قادم" و"محبوب" و"كريم" و"حسن". أما الاسم المرفوع بعد الخبر فهو في نظرهم فاعل كما في: (5،7،8) ونائب فاعل كما في: (6). وإعرابهم لهذه الجمل يختلف عن إعراب الجمل في (1-4)، والاختلاف الوحيد هو أنّ المقدر بعد الخبر في المجموعة الأولى مضمر، والمقدر بعده في الثانية ظاهر. وهذا أمر لا يستقيم بالنسبة لنا؛ لأن المجموعة الأولى (1-4) هي مجموعة مستقلة عن المجموعة الثانية، تركيباً ودلالة، وعناصرها الإسنادية واضحة لا تتعلق بشيء، فهي تتكون من مسند إليه أو مبتدأ، ومسند أو خبر. أما المجموعة الثانية (5-8)، وكما هو موضح في المشجر السابق، فلها وضع آخر، فأركان الإسناد فيها غير التي حددها النحاة. فكلمة "محمد" لا تمثل وظيفة المسند إليه في تلك الجمل، وإنما تمثل في الأصل وظيفة أخرى هي "المضاف إليه"؛ أي مضافة للاسم المرفوع بعد الخبر كما هو واضح في المشجر وقدمت للاهتمام فحل محلها العائد. أما كلمات (قادم، محبوب، كريم، حسن) فهي تمثل وظيفة المسند أو الخبر، ولكن ليس للاسم المتقدم عليها، بل للاسم المرفوع بعدها، أما الاسم المرفوع بعد الخبر مثل: (أبوه، أخوه،

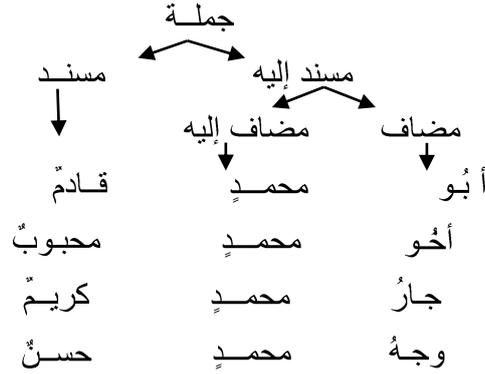
جاره، وجهه) فهو الذي يمثل المسند إليه في تلك الجمل. أما الضمير أو العائد في الاسم المرفوع بعد الخبر، فهو مجرد أثر صوتي يشير إلى محل الكلمة التي قدمت لغرض الاهتمام في بداية تلك الجمل، وهو يتطابق كلياً مع الكلمة المقدمة.

وانطلاقاً مما سبق فإن الجمل (5-8) تكون قد مرت بالمراحل التالية:

(أ)	(ب)	(ج)
أبو محمدٍ قادمٌ	- محمدٌ أبوه قادمٌ	- محمدٌ قادمٌ أبوه
أخو محمدٍ محبوبٌ	- محمدٌ أخوه محبوبٌ	- محمدٌ محبوبٌ أخوه
جارٌ محمدٍ كريمٌ	- محمدٌ جاره كريمٌ	- محمدٌ كريمٌ جاره
وجهٌ محمدٍ حسنٌ	- محمدٌ وجهه حسنٌ	- محمدٌ حسنٌ وجهه

فالمرحلة (أ) هي التي تمثل المرحلة الأساسية، أو هي التي تمثل البنى الأساسية أو العميقة للجمل في (ب) و(ج). أما المرحلة (ب) فجملها محولة عن المرحلة (أ)؛ حيث حدث فيها تقديم عنصر تابع للمسند إليه إلى بداية الجملة بغرض الاهتمام وحل محله عنصر إشاري هو الضمير العائد الذي جيء به لربط الكلمة المتقدمة بموقعها ووظيفتها. أما المرحلة (ج) فهي محولة عن المرحلة (ب) حيث حدث فيها تقديم وتأخير بين المسند إليه والمسند، فتأخر الأول وتقدم الثاني.

فالجمل في (أ)، (ب)، (ج) هي في رأينا جمل اسمية بسيطة تعود إلى بنية أساسية واحدة، يمكن توضيحها وفقا للمشجر التالي:



فكلمة "محمد" يتضح موقعها الأصلي من خلال المشجر السابق، ووظيفتها في الأصل هي "مضاف إليه"، فهي جزء تابع للمسند إليه قدم للاهتمام به، كما جاء في (ب)، (ج). كما يمكن أن نشير إلى أن الجمل في (ب) يعدها النحاة من قبيل الجمل المركبة أو الكبرى، ويعدون الجمل في (ج) من قبيل الجمل البسيطة، والمتأمل جيدا في النوعين لا يجد فرقا بينهما إلا فيما يتصل بالتقديم والتأخير؛ حيث تقدم المسند وتأخر المسند إليه في (ج)، فأى فرق بين جملة: محمد أبوه قادم، وجملة: محمد قادم أبوه غير فرق التقديم والتأخير.

فالجمل في (ب)، (ج) إذا قسناها بمقياس النحاة هي جمل كبرى مع مراعاة التقديم والتأخير. وهي جمل مركبة بمقياس الدارسين المحدثين. وهي جمل بسيطة في رأينا بمقياس البنية الأساسية أو أصل الوضع.

وما قيل في الجمل السابقة يمكن أن يقال في الجمل (د) التالية:

(د)

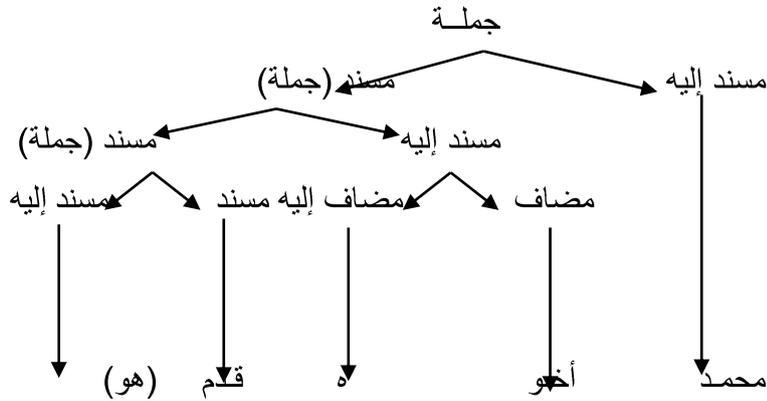
1- محمد قدم أبوه 2- محمد أخوه قدم 3- محمد ضربته 4- محمد مررت به

إن المسند إليه حسب العرف النحوي في مجموعة الجمل (د) هو كلمة "محمد"، وأن المسند أو الخبر هو الجمل التي بعدها، والمجموعة (د) هي من حيث البساطة والتركييب جمل اسمية كبرى، والجمل الواقعة خبرا فيها هي جمل صغرى، فعلية في الأولى والثالثة والرابعة، واسمية في الثانية، والرابط في تلك الجمل هو

الضمير العائد على كلمة "محمد" في (أبوه، أخوه، ضربته، به)، وذلك حسب وجهة النظر النحوية، ولكننا نرى أن الوصف التركيبي لمثل هذه الجمل لا يختلف كثيرا عنه في (ب)، (ج)، ولا تنفق مع ما رآه النحاة في وصفها، لأن المسند إليه لا تمثله كلمة "محمد" بأي حال من الأحوال، فالمسند إليه عندما يخبر عنه يكون الخبر أحد الأمور التالية: إما أن يكون هو المسند إليه في المعنى، أو يمثل صفة من صفاته، أو يمثل حركة المسند إليه في زمن معين، أو حدث ينسب إليه، كما في الجمل الفعلية، والخبر في الجمل السابقة لا يمثل شيئا من هذا، بالنسبة لكلمة (محمد) بل يعود إلى المسند إليه الحقيقي، في تلك الجمل، وهو: (أبوه)، في (1)، و(أخوه) في (2)، وضمير المتكلم (أنا) في (3)، (4) فالذي اتصف بالقدوم في زمن معين هو: الأب والأخ في (1)، (2). والذي اتصف بفعل الضرب والمرور هو المسند إليه (أنا) في (3)، (4). ولا تمثل كلمة (محمد) في كل ذلك إلا متمما إسناديا، فهي في محل إضافة في (1)، (2). وأصل التركيب في (د-1): أبو محمدٍ قدم. وأصله في (د-2): أخو محمدٍ قدم.

ويمكن أن نلاحظ ما في تحليل النحاة من تكلف وتعقيد لجملة مثل الجملة (د-2)، بالرغم من بساطتها في رأينا. والمشجر التالي يوضح ذلك:

الجملة: محمدٌ أخوهُ قديمٌ. (د-2)



وأما كلمة "محمد" في الجملة (د-3) هي في الأصل مفعول به، وأصل التركيب: ضربت محمداً، وقد حفظ الضمير الذي يشير إلى الاسم المتقدم في "محمد" ضربته" رتبة الكلمة المتقدمة، ومحلها الإعرابي، ولو لم يكن ذلك الضمير لحفظت الكلمة بنفسها رتبتها ومحلها الإعرابي، وذلك عن طريق الحركة الإعرابية وهي النصب في مثل: محمداً ضربت.

وما يدل على أن كلمة محمد "مفعول به" في جملة "محمداً ضربته" هو ورودها على نحو: "محمداً ضربته" في العربية، ومنها قوله تعالى في سورة الرحمن "والسماء رفعها" سورة الرحمن/ آية 7. ودرست مثل هذه الأمثلة، وهي كثيرة، في باب الاشتغال، الذي لا نرى ضرورة لوجوده في النحو العربي؛ لأن المنصوب المتقدم هو مفعول به للفعل الذي يليه، سواء أكان الضمير موجوداً أم غير موجود، ولا داعي لتقدير فعل آخر. وهذا ما دعا إليه عدد من الدارسين المحدثين.(4)

وخير من يتناول الجوانب التحويلية في مثل الجمل السابقة – فيفرق بين الأصل والمحول منها، مع ذكر المراتب التي تمر بها من الأصل إلى التحويل – هو عبد القاهر الجرجاني، عندما يتحدث عن جملة مثل جملة (عبدُ الله ضربته) والمراحل التي مرت بها، فيقول: ((اعلم أن الأصل قولك: ضربتُ عبدَ الله، ثم يؤخر الفعل عن المفعول فيقال: عبدُ الله ضربتُ، ثم يعدي الفعل إلى ضمير الاسم، ويرفع هو بالابتداء، فيقال: عبدُ الله ضربته، لأجل أن الفعل إذا تعدى إلى ضميره لم يتعد إليه، إذ لا يعمل مرتين، وإذا كان كذلك وجب رفعه بالابتداء، وجعل الجملة التي هي ضربته في موضع خبره... ثم أن هذا النحو على أربع مراتب :

- المرتبة الأولى؛ قولك: ضربتُ عبدَ الله تقدم الفعل على المفعول.
- والثانية؛ أن تقول: عبدَ الله ضربتُ، وتأخر الفعل عن المفعول وتعمله فيه فتجريه مجراه مقمداً.
- والثالثة؛ أن تعديه إلى ضميره وترفعه بالابتداء فتقول: عبدُ الله ضربته، حتى كأنك قلت: عبدُ الله مضروبٌ في كونه مرفوعاً بالابتداء.

(4) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، بيروت، 1406 هـ 1986 م، ص169-175.

- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1400 هـ 1980 م، ص209-210.

- نظرات في التراث اللغوي العربي، د.عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993م، ط1/ 46-51.

- والرابعة؛ أن تضمر فعلا ينصبه على شريطة التفسير فنقول: عبد الله ضربته. وهي أقل المراتب التي ذكرت لك من أنك تضمر من غير حاجة إلى الإضمار إذ قولك: عبد الله ضربت، يكفيك مأونة النصب)).(5)

نقلنا النص على طوله لأنه يؤكد ما ذهبنا إليه، إلى جانب كونه يتناول قضية لغوية صارت من صميم التحليل اللغوي في النظريات اللسانية الحديثة، وعلى رأسها: النظرية التوليدية التحويلية؛ التي يمر من خلالها تحليل الجملة وفق مستويين؛ مستوى عميق، ومستوى سطحي، تمثلهما البنية العميقة Structure profonde والبنية السطحية Structure de surface وتتوسط بين البنية العميقة والبنية السطحية، المراحل التحويلية، لتحول الأولى إلى الثانية. وهكذا، وهاتان البنيتان تجسدان ما يعرف في هذه النظرية بالكفاءة اللغوية Compétence linguistique و الأداء الكلامي performance linguistique.(6)

أما كلمة "محمد" في الجملة (د- 4)، فهي في الأصل في محل جر؛ أي تمثل اسما مجرورا. وأصل التركيب: مررت بمحمد. ولعلّ منه قوله تعالى: ((والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً)) (الإنسان/31) فكلمة "الظالمين" قرئت بالنصب على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور. وهناك من يرى أن الفعل المذكور إذا كان متعديا بحرف جر، كان المضمرة أو المقدر فعلا في معنى المذكور لا من لفظه لأن المتعدي بحرف لا يجوز أن يضم، كقولنا: زيدا مررت به، على تقدير لقيت زيدا مررت به. وقد قرئت كلمة "الظالمين" في الآية السابقة بالرفع على الابتداء كذلك.(7) والوجه الذي نرتضيه في تفسير الكلمة السابقة هو الجر وليس النصب على تقدير فعل محذوف؛ لأن الجر أقرب إلى تفسيرها من أي تفسير آخر، حتى وإن جاءت مرفوعة على الابتداء، فالجر هو الأصل فيها، وقد حافظت على هذا الأصل حتى في حال تقدمها. وتقدير الآية: ((وأعدّ للظالمين عذاباً أليماً)) فهي اسم مجرور تقدم فعل محله

(5) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان - العراق 1982م، ص 229/1.

(6) انظر: الطبيعة الشكلية للغة (تشومسكي) ترجمة: د. ميشال زكريا - مجلة الفكر العربي المعاصر، ع/18، بيروت 1982م، ص 25.

-N.Chomsky : Aspects de la théorie syntaxique ، trad. de: Jean Claude Milner, ed .du seuil, paris, 1971., p :13-14,22-23,31.

(7) انظر: كتاب الحل للبلطوسي، ت: سعيد عبد الكريم، بغداد 1980م، ص 155-156 - وإملاء ما من به الرحمن للعكبري، بيروت، ط1، 1399 هـ - 1979 م، ص 277/2.

الضمير العائد. فصارت الآية: ((والظالمين أعداء لهم عذابا أليما)) وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه.

وهكذا فإن كلمة "محمد" مضاف إليه في (د-1) و(د-2) ومفعول به في (د-3) واسم مجرور في (د-4) وليست مسندا إليه، كما هو معروف في العرف النحوي.

وأما الضمائر فلا تمثل تلك الوظائف النحوية، وهي: المضاف إليه، والمفعول به، والمجرور في تلك الجمل، وإنما هي مجرد أثر صوتي استعانت به اللغة لحفظ رتبة الكلمات ومحلها الإعرابي، وذلك إذا حدث تقديم في التركيب مثلا. وهذا ما لاحظناه في الجمل السابقة.

وبهذا تصبح تلك الضمائر، مجرد أثر صوتي تتركه الكلمة في موقعها ليُدل عليها ويحفظ رتبها في التركيب، ويبين وظيفتها النحوية. وليست تلك الضمائر هي الممثلة للوظائف النحوية في الأماكن التي تقع فيها، وإنما تشير فقط للكلمات صاحبة تلك الوظائف. وعلى هذا يمكن وصف الضمائر في التراكيب السابقة، بما يلي: إن الضمير في محمد قدم أبوه -ومحمد أخوه قدم: هو أثر صوتي يشير إلى موقع المضاف إليه المقدم. وأن الضمير في: محمد مررت به، هو أثر صوتي يشير إلى موقع الاسم المجرور المقدم.

وإذا سلمنا بهذا، ترتب عليه تسليمنا بأن الجمل السابقة ليست مركبة، وأن المسند فيها ليس جملة، وإنما هو مفرد، يمثله الفعل في الجمل الأربعة.

وأما تفسير تقديم كلمة "محمد" في الجمل السابقة، فهو لغرض ما كالاتهام بها، أو لغرض توسيع الجملة، بتقديم جزء من أجزاء التركيب لإظهاره وإعلام المخاطب بمدى أهميته. وهذه وسيلة من وسائل اللغة العربية في التقديم والتأخير. فقد يتقدم المسند على المسند إليه أو يتقدم أي جزء من أجزاء التركيب لغرض ما، وهو ما يقابل الـ"Focus" أو مركز الاهتمام في الجملة. وأما مجئ كلمة "محمد" مرفوعة في الجمل المذكورة، فربما يعود السبب في ذلك إلى الموقع الذي وقعت فيه، فهو موقع يقع فيه المسند إليه أو المسند، وعلامتهما هي الرفع، وما وقع موقعهما، قد يأخذ علامتهما، كما هو الشأن في كلمة "محمد".

وبهذا يمكن القول: إن الجمل السابقة، وما على شاكلتها، هي جمل بسيطة، وليست مركبة وأنها جمل فعلية وليست اسمية وأن وصفها الإعرابي يكون على هذا النحو: (8)

1- محمدٌ قَدِمَ أبوهُ محمدٌ: مضاف إليه، قدم للاهتمام به، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه.

قَدِمَ: قدم مسند، وهو فعل قَدِمَ على فاعله.

أَبوهُ: أبوه مسند إليه، وهو اسم مرفوع فاعل، وهو مضاف والهاء أثر صوتي يشير إلى موقع المضاف إليه المقدم أو رابط.

2- محمد أخوه قدم: محمدٌ: مضاف إليه قدم للاهتمام به، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه.

أخوه: مسند إليه، وهو اسم مرفوع فاعل، وهو مضاف. والهاء أثر صوتي يشر إلى موقع المضاف إليه المقدم أو رابط.

قدم: قدم مسند، وهو فعل.

3- محمد ضربته: محمدٌ: مفعول به، قدم للاهتمام به، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه.

(8) انظر: مساهمة في تحديد الجملة الاسمية. د. عبد القادر المهيري (حواليات الجامعة التونسية) 1968م، ع/14-15. - بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني، دراسة توليدية تحويلية، (بحث قدم لنيل شهادة الماجستير - مخطوط) للشريف ميهوبي، جامعة عين شمس القاهرة، 1988 م. ص 198-202. - دراسة في التطور والتأصيل، الشريف ميهوبي، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، دارهوم- الجزائر ط1/2002م ص 30-41.

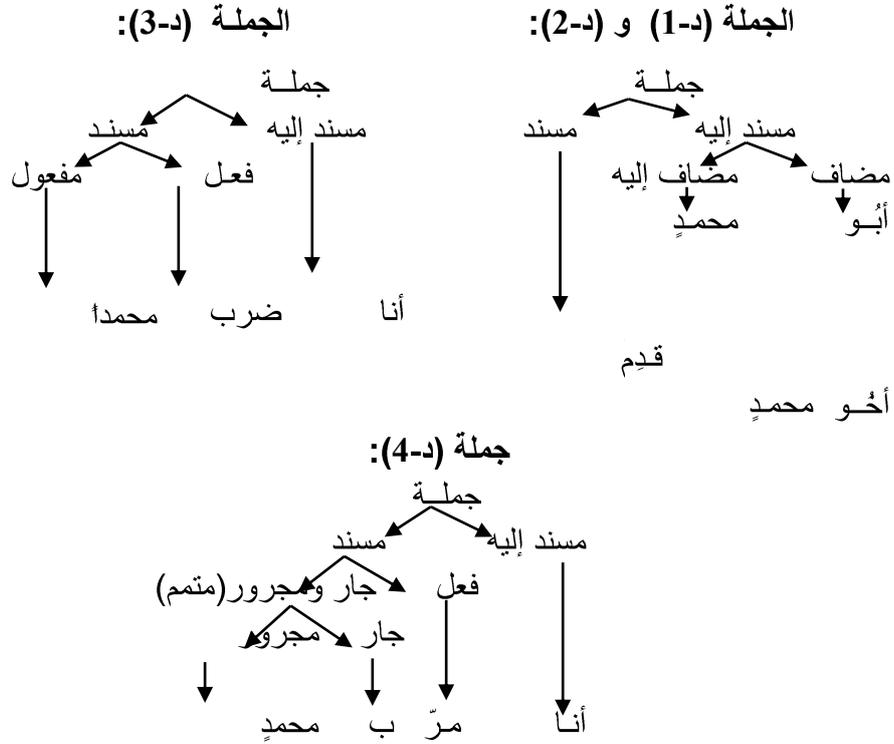
ضربت: مسند، وهو فعل. والتاء فيه علامة مطابقة أو إشارة إلى المسند إليه، وهو "أنا" المقدر.

هـ: والهاء أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم أو رابط.

4-محمد مررت به: محمّد: اسم مجرور، قَدِّمَ للاهتمام به، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه.

مررت: مسند، وهو فعل. والتاء علامة مطابقة أو إشارة إلى المسند إليه، وهو "أنا" المقدر به: الباء حرف جر. والهاء أثر صوتي يشير إلى الاسم المجرور المقدم أو رابط .

وهذا التحليل النحوي يكون مرتبطاً بالتركيب الظاهر، أما في التركيب المستتر أو البنية الأساسية فإن ما قَدِّمَ يعود إلى أصله، وهو الموقع الذي تشغله تلك الضمائر. ويمكن توضيح ذلك من خلال المشجرات التالية:



وقد أشار بعض الدارسين إلى مفهوم الضمائر المتصلة في الجملة، والتي تكون في محل نصب أو إضافة أو جر. وكان رأيه يؤكد ما سبقت الإشارة إليه. حيث يقول:

((فإن تلك العلامات جميعاً ليست هي المسند إليه ولا المضاف إليه، ولا المفعول به، ولكنها تمثل إشارة إلى الأسماء الظاهرة التي تستحق هذه المواقع الإعرابية وهذه في الأصل وظيفة ما اصطلح عليه بالضمير، وهذا كله ينطبق على الضمائر المنفصلة والمتصلة)).⁽⁹⁾

وقد عم ذلك حتى على الضمائر المنفصلة، ورأى أنها مجرد علامات للمسند أو المسند إليه حيث يقول: ((وعلى هذا فإن ضمائر الرفع يقال فيها؛ إنها علامات

(9) الضمائر في اللغة العربية. د. محمد عبد الله جبر، الإسكندرية 1980م، ص 92.

للمسند إليه المفهوم المرفوع وضمائر النصب المتصلة علامات للمفعول، أو اسم إن أو خبر كان المفهوم المنصوب، وضمائر الجر المتصلة علامات للمجرور أو المضاف إليه المفهوم، وضمائر الرفع المنفصلة علامات للمسند أو المسند إليه المفهوم المرفوع، أو علامات لتأكيد المفهوم صاحب الموقع الإعرابي السابق، الفاعل أو المفعول، أو المجرور)).⁽¹⁰⁾

في النهاية هذه وجهة نظر تظل قابلة للنقاش، وهي وجهة نرى من خلالها أنه ينبغي أن يعاد النظر في كثير من المصطلحات و المفاهيم في النحو العربي، وسبيلنا إلى ذلك أن ننظر إلى البناء اللغوي بوصفه شكلا ومعنى، يتكاملان في تحديد الدلالة اللغوية، حيث لا يطغى أحدهما على الآخر، كأن يطغى الشكل على المعنى أو العكس، مستفيدين من التراث النحوي والفكر اللساني الحديث، ونحتكم في كل ذلك إلى نصوص اللغة التي تتيح لنا قراءات متعددة، كما أتاحتها لنحائنا القدامى من قبل.

(10) المرجع السابق، ص 92 .

مراجع

- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، بيروت، ط1، 1399 هـ 1979 م.
- بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني، دراسة توليدية تحويلية، (بحث قدم لنيل درجة الماجستير-مخطوط) للشريف ميهوبي، جامعة عين شمس القاهرة، 1988 م.
- دراسة في التطور والتأصيل (تطور الفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها الساميات) الشريف ميهوبي، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، دار هوميه- الجزائر ط1/2002م
- شرح التلخيص في علوم البلاغة للقزويني، ت: محمد هاشم دويدري، بيروت 1982م.
- شرح المفصل لابن يعيش، بيروت (د.ت).
- الضمائر في اللغة العربية. د.محمد عبد الله جبر، الإسكندرية 1980م.
- الطبيعة الشكلية للغة (تشومسكي)ترجمة: د.ميشال زكريا- مجلة الفكر العربي المعاصر، ع/18، بيروت 1982م.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1400 هـ 1980 م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، بيروت، 1406 هـ - 1986م.
- كتاب الحل للبطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم، بغداد 1980م.
- كتاب سيبويه، ت: عبد السلام هارون، القاهرة 1977م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان - العراق 1982م.
- مساهمة في تحديد الجملة الاسمية. د. عبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية) 5ع 1968م.
- نظرات في التراث اللغوي العربي، د.عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1993م.
- N.Chomsky: Aspects de la théorie syntaxique, trad. de: Jean Claude Milner, ed. du seuil, Paris, 1971.